CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/WG8J/7/6
22 July 2011

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الفريق المفتوح العضوية العامل بين الدورات
المخصص للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها
في اتفاقية التنوع البيولوجي
الاجتماع السابع
مونتريال، 31 أكتوبر/تشرين الأول - 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2011

الحوار المعمق بشأن المجالات المواضيعية وغيرها من القضايا الشاملة
إدارة النظام الإيكولوجي، وخدماته والمناطق المحمية

مذكرة مقدمة من الأمين التنفيذي

مقدمة

1- للمساهمة في إدراج المادة (ي) والأحكام المتصلة بها، باعتبارها مسألة شاملة بين برامج العمل المواضيعية للاتفاقية، قرر مؤتمر الأطراف، في الفقرة 12 من المقرر 43/10، إدراج بند جديد من جدول الأعمال في الاجتماعات المقبلة للفريق العامل المخصص مفتوح العضوية المعني بالمادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها، اعتبارا من اجتماعه السابع، بعنوان "الحوار المعمق بشأن المجالات المواضيعية والقضايا الشاملة". كما قرر مؤتمر الأطراف أن يكون موضوع الحوار المعمق في الاجتماع السابع للفريق العامل على النحو التالي: "*إدارة النظام الإيكولوجي، وخدماته والمناطق المحمية*".

2- بواسطة الإبلاغ رقم 200-065 (رقم SCBD/SEL/OJ/JS/DM/74443) تاريخ 29 مارس/آذار 2011، دعت الأمانة والجهات المانحة لتقديم الآراء في هذا الصدد سلفا للاجتماع السابع للفريق العامل. ويمكن الاطلاع على الآراء التي أبدتها أستراليا والصين، وبرنامج سكان الغابات في الوثيقة UNEP/CBD/WG8J/7/INF/4.

3- وأعدت الأمانة العامة هذه الوثيقة الأساسية تيسيرا للحوار وتوجيهه. ويقدم القسم الأول استعراضا للتقارير الواردة؛ أما القسم الثاني فيستعرض القضايا ذات الصلة بالمجتمعات الأصلية والمحلية فيما يخص المناطق المحمية؛ في حين يتضمن القسم الثالث لمحة عن إدارة النظام الإيكولوجي، وخدماته، والمناطق المحمية؛ ويتضمن القسم الرابع القضايا التي يمكن مناقشتها خلال إجراء الحوار؛ ويتضمن القسم الخامس مشروع توصية ممكنة تُعرض على نظر الفريق العامل من أجل تحديد موضوع الحوار المعمق الذي سيجري في اجتماعه المقبل.

4- ومن المتوقع أن منهجية الحوار المعمق ستشمل عروضا مقدمة من فريق خبراء يليها حوار متفاعل مع المشاركين في الاجتماع، برئاسة ممثل أحد الأطراف. وقد تشمل النتائج المتوقعة من الحوار المعمق التوصيات الممكنة و/أو المشورة الموجه نحو برنامج (برامج) العمل، مع التركيز على إدراج المادتين 8 (ي) و 10 (ج).

أولا - استعراض التقارير الواردة

5- استرعى تقرير أستراليا الانتباه إلى استخدام وإدارة النظام الإيكولوجي بشكل تقليدي مع التركيز على إدارة الحرائق في المناطق الأصلية في شمال استراليا. وتحظى إدارة الحرائق في المناطق الأصلية في مشروع شمال أستراليا بتيسير من التحالف الشمالي لإدارة الأراضي والبحار الاسترالية وتديره مجموعات أصلية لإدارة الأراضي ويركز على تنفيذ الممارسات التقليدية المتنوعة لإدارة الحرائق. وهذا المشروع جزء لا يتجزأ من الرعاية العامة لبرنامجنا القطري وسيساعد

...\

لتقليل الآثار البيئية لعمليات الامانة والمساهمة في تنفيذ مبادرة الامين العام بان تكون منظمة الامم المتحدة محايدة مناخيا، طبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

على منع شدة حرائق الغابات التي تحرق 40 في المائة من مناطق السف خلال فصل واحد وتتسبب في فقان هائل للتنوع البيولوجي. ويفيد تقرير الحكومة أن تحسين مستوى ممارسات إدارة الحرائق سيخفض انبعاث غازات الدفيئة ويتيح فرصا للنفاد في أسواق الكربون، وكذلك المساهمة في المنافع الاقتصادية للمجتمعات المحلية، بواسطة نقل المعارف الإيكولوجية التقليدية بين الأجيال بواسطة أنشطة إدارة الحرائق والأراضي.

6- ويعتبر برنامج المناطق المحمية للمجتمعات الأصلية جد ناجح في دعم المجتمعات الأصلية للمساهمة في أهدافنا المتمثلة في على المناطق المحمية على المستوى الوطني، بواسطة إنشاء وإقرار مناطق الحفاظ على المجتمعات الأصلية؛ وتظهر الأدلة السردية للمنافع الكبيرة من هذا العمل بالنسبة للأشخاص والمجتمعات التي تشارك فيه.

7- وتساهم مناطق الحفاظ على المجتمعات الأصلية في نظام الاحتياطي الوطني وتغطي هذه المناطق اليوم أكثر من 23,9 مليون هكتار من الأراضي المملوكة للسكان الأصليين عبر كل ولاية ومقاطعة من ولايات ومقاطعات أستراليا، باستثناء إقليم عاصمة أستراليا. ويمثل ذلك أكثر من 25 في المائة من مجموع نظام الاحتياطي الوطني ككل، وما يقارب 20 في المائة من جميع الأراضي المملوكة للسكان الأصليين. ويعتبر برنامج المناطق المحمية للسكان الأصليين ناجحا لأنه يستند إلى المعرفة والحماس والالتزام التي تتسم بها المجتمعات الأصلية تجاه أراضيها ويُثمنها. ويساعد البرنامج على بناء الاعتزاز والاحترام الذاتي لتلك الجهات المعنية وكذلك المساهمة في المنافع الاقتصادية للمجتمعات المحلية، والتنسيق الاجتماعي لهذه المجتمعات ومواصلة تثقيف الأطفال بواسطة نقل المعارف الإيكولوجية والثقافية التقليدية بين الأجيال. بالإضافة إلى ذلك، تقدم مناطق الحفاظ على المجتمعات الأصلية خدمات النظام الإيكولوجي لجميع الأستراليين من خلال حماية القيم الطبيعية والثقافية المتميزة للمناطق التي تعتبر غالبا نائية.

8- طلبت حكومة الصين، في تقريرها المقدم، أن يتناول الحوار المعمق مجموعة من المسائل الرامية إلى تحسين مستوى فهم دور المجتمعات المحلية في الجهود المبذولة للحفاظ على المناطق المحمية. وقد طرحت الصين ثلاث أسئلة هي:

(أ) كيفية قيام أي بلد بتحسين مستوى الدخل وسبل العيش لدى المجتمعات المحلية مع تعزيز التنمية والقضاء على الفقر؟

(ب) كيفية تنظيم وإجراء الأنشطة المتعلقة بالتدريب، والتثقيف والاتصال من أجل تعزيز المشاركة في إدارة المحميات؛

(ج) كيفية احترام الثقافة التقليدية والعادات والقواعد/الإجراءات العرفية المرتبطة بالحفاظ على التنوع البيولوجي مع إدارة النظام الإيكولوجي والمحميات الطبيعية، وجعل هذه العناصر قوة دافعة هامة لتحسين مستوى القدرات الإدارية للمحميات الطبيعية؛

9- ومع مراعاة التقارير، قد يرغب أعضاء فريق الخبراء والمشاركين في الحوار المعمق في إمعان النظر في المزايا من التقرير الأسترالي للمجتمعات الأصلية في الجهود المبذولة للحفاظ على المناطق المحمية، بما في ذلك بواسطة إنشاء المناطق المحمية للمجتمعات الأصلية والمحلية، وكذلك إبراز ذلك في الأسئلة ذات الصلة المطروحة من حكومة الصين.

ثانيا - القضايا المتعلقة بالمجتمعات الأصلية والمحلية والمناطق المحمية

10- هناك شغل شاغل للمجتمعات الأصلية والمحلية إزاء إنشاء مناطق محمية يتمثل في آثارها السلبية المحتملة على سبل عيشهم. وفي بعض الحالات، أدى إنشاء المناطق المحمية إلى تشريد المجتمعات الأصلية والمحلية بعيدا عن الأراضي والمياه التي دأبوا على استعمالها أو أغفل الاستخدام العرفي للأراضي والمياه التقليدية أو الحدود التقليدية. وأحيانا، يمكن أن تكتشف المجتمعات الأصلية والمحلية أن أنشطتها اليومية لتوفير لوازم العيش لأسرها تواجه حالات شل الحركة بل وتتعرض أحيانا للتجريم.

11- في الآونة الأخيرة، أُحرز تقدم فيما يخص الاعتراف بمناطق الحفاظ على المجتمعات الأصلية. كما يدرك حماة الطبيعة والحكومات بشكل متزايد مدى جدوى المعارف البيئة التقليدية المحلية لإدارة النظام الإيكولوجي، وكذلك الفعالية من حيث التكاليف واستصواب الإدارة المحلية للمناطق المحمية. وما برحت الحكومات تُشرك بفعالية المجتمعات الأصلية والمحلية في إنشاء المناطق المحمية وتبحث المجتمعات المعنية بشكل متزايد عن الفرص الاقتصادية المستدامة السانحة بواسطة منتجات الغابات غير الخشبية. وق وثقت مبادرة إكوادور العديد من الأمثلة عن مبادرات المجتمعات الأصلية والمحلية لتعزيز التنوع البيولوجي والثقافي – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأُنشئت صفحة أساسية توثق وتبرز العمل الهائل الذي قام به الفائزون بالجوائز من إكوادور – وهي مبادرات تمثل أفضل الممارسات في إدارة الموارد الطبيعية للمجتمعات المحلية، والحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه باستدامة، وسبل العيش المستدامة، والتأقلم مع تغير المناخ ويمكن الاطلاع على ذلك في العنوان التالي: http://www.equatorinitiative.org/index.php?option=com_content&view=article&id=653&Itemid=725.

12- وتوحي دراسات الحالات والدروس المستفادة بواسطة مبادرة إكوادور، والفائزون بالجوائز إلى أن المجتمعات الأصلية والمحلية تهتم بشكل كبير بالحفاظ على المناطق المحمية واستخدامها باستدامة؛ وبالاعتراف بمناطقها المحمية؛ وبالفرص السانحة في مجال الإدارة وتقاسم إدارة المناطق المحمية، بما في ذلك بواسطة فرص التوظيف؛ والأهم، الوصول إلى الاستخدام العرفي والقدرة على مواصلة تطبيق معارفها وابتكاراتها وممارساتها التقليدية بشأن الأراضي والمياه التي دابوا على استعمالها أو يستخدمونها ومواصلة تمرير هذه المعارف إلى الأجيال القادمة. وقد جرى أيضا الترويج لهذه الدروس في التقرير المقدم من أستراليا.

ما هي التدابير الأخرى المتعلقة بالحفاظ على المناطق المحمية؟

13- قام السكان الأصليون والمجتمعات المحلية بدور حاسم في الحفاظ على مجموعة متنوعة من البيئات والأنواع الطبيعية على مدار العصور، لتحقيق أهداف مختلفة، اقتصادية وثقافية وروحانية وجمالية. ويوجد اليوم العديد من آلاف المناطق المحمية للمجتمعات الأصلية والمحلية عبر العالم، بما في ذلك الغابات، والأراضي الرطبة، والمناظر الطبيعية، وبحيرات القرى، ومستجمعات المياه، والأنهار والأراضي الساحلية والمناطق البحرية.

14- ومن حسن الحظ، هناك أيضا اعتراف متزايد بالمناطق المحمية للمجتمعات الأصلية والمحلية وإقرار بدورها في الحفاظ على التنوع البيولوجي. وقد قبلها برنامج العمل بشان المناطق المحمية بوصفها مواقع مشروعة للحفاظ على المناطق المحمية التي تستحق الدعم وكذلك، عند الاقتضاء، إدراجها في النظم الوطنية والدولية. واتخذت بعض الحكومات نفس الإجراء. في حين أدرجت أدرجتها حكومات أخرى بالفعل ضمن نظم المناطق المحمية الرسمية لديها.

15- وتعتبر مناطق حماية المجتمعات المحلية نظما إيكولوجية طبيعية و/أو مُحوّرة تنطوي على قيم التنوع البيولوجي، والخدمات الإيكولوجية والقيم الطبيعية، التي يحافظ عليها السكان الأصليون والمجتمعات المحلية تطوعا، سواء المستقرين أو الرحل، بواسطة قوانين عرفية أو وسائل فعالة أخرى. ويمكن أن تشمل المناطق المحمية للمجتمعات الأصلية والمحلية النظم الإيكولوجية التي لديها تأثير بشري طفيف وكبير وكذلك حالة استمرار الممارسات التقليدية أو تفعليها أو تعديلها أو مبادرات جديدة تتخذها المجتمعات المحلية لمواجهة التهديدات أو الفرص الجديدة. وينتهك العديد منها المساحات جد الصغيرة والشاسعة للأراضي والمجالات المائية.

ما هي المناطق المحمية للمجتمعات الأصلية والمحلية؟

16- على الصعيد العالمي، ما بين 400 مليون هكتار و800 مليون هكتار من الغابات تملكها/تديرها المجتمعات المحلية. وفي 18 بلدا، تغطي أوسع الغابات أكثر من 22 في المائة من الغابات وتملها المجتمعات المحلية أو تحتفظ بها. وفي بعض هذه البلدان (مثل المكسيك وبابوا غينيا الجديدة)، فإن غابات المجتمعات المحلية تغطي 80 في المائة من مجموع مناطق الغابات[1]. وهناك أراضي وموارد أخرى تخضع لمراقبة المجتمعات المحلية في النظم الإيكولوجية الأخرى. ويفيد لاتحاد المناطق المحمية للمجتمعات الأصلية والمحلية بأن 12 في المائة من المناطق البرية في العالم تخضع للمناطق المحمية للمجتمعات الأصلية والمحلية. وما ذلك إلا **تخمينات** غير أن هناك بعض الأرقام الواقعية في بعض الأقاليم (أستراليا، وآسيا، وإفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) تقدم أدلة على تقييم مجموع المنطقة في إطار المناطق المحمية للمجتمعات الأصلية والمحلية في النظم الإيكولوجية المتنوعة في مختلف مناطق العالم.

17- ما هو مدلول المناطق المحمية للمجتمعات الأصلية والمحلية؟

(أ) تساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية الحساسة والأنواع المهددة، والإبقاء على وظائف النظم الإيكولوجية الأساسية (مثل أمن المياه)، وتوفر الممرات والروابط الخاصة بتنقل الحيوانات والجينات، بما في ذلك بين منطقتين محميتين بشكل رسمي أو أكثر؛

(ب) تشكل الأساس لسبل العيش الثقافية والاقتصادية بالنسبة لملايين الأشخاص، وتأمين الموارد (الطاقة، والغذاء، والمياه، والعلف) والإيرادات؛

(ج) تساعد على إقامة روابط بين التنوع البيولوجي الزراعي والحيوانات البرية، مع توفير تكامل أوسع على مستوى الأراضي/المناظر المائية؛

(د) تقدم دروس هامة للحوكمة التشاركية للمناطق المحمية الرسمية، المفيدة لحل النزاعات بين المناطق المائية والسكان المحليين؛

(ه) تقوم على القواعد والمؤسسات "حسب للسياق"، (التنوع البيولوجي الزراعي)، وتتمتع بمؤهلات فيما يخص الإدارة التكييفية وقدرة على إيجاد الحلول المرنة المرتبطة بالثقافة؛

(و) تستند إلى المعارف والقدرات الإيكولوجية الجماعية المتطورة، بما في ذلك الاستخدام المستدام للموارد البرية وصيانة التنوع البيولوجي الزراعي، والتي صمدت أمام اختبار الزمن؛

(ز) تُصمم في العادة للحفاظ على الوارد الهامة لسبل العيش خلال فترات الإجهاد والحاجة، مثلا أثناء الحروب، وحالات الطقس شديد القسوة وغيرها من الكوارث الطبيعية؛

ثالثا - استعراض الأمانة لإدارة النظام الإيكولوجي، وخدماته والمناطق المحمية

[1] Molnar, A., Scherr, S. and Khare, A. 2004. *Who conserves the world's forests: community driven strategies to protect forests and respect rights.* Forest Trends and Ecoagriculture Partners, Washington D.C.; White, A., Khare, A. and Molnar, A. 2004. *Who Owns, Who Conserves, and Why it Matters.* Forest Trends, Washington

النظام الإيكولوجي

18- النظام الإيكولوجي مجموعة دينامية ومشعّبة من مجتمعات النبات والحيوان والكائنات المجهرية وبيئاتها غير الحية التي تتفاعل بوصفها وحدة وظيفية. ويشكل بنو البشر جزءا لا يتجزأ من النظم الإيكولوجية. وتتباين النظم الإيكولوجية من حيث الحجم؛ ويمكن اعتبار بركة مؤقتة في جوف شجرة وحوض محيطي نظامان إيكولوجيان.

خدمات النظام الإيكولوجي

19- تعتبر خدمات النظام الإيكولوجي المنافع التي يحصل عليها الناس من النظم الإيكولوجية. وقد حلل تقييم النظم الإيكولوجية للألفية 24 خدمة من خدمات النظام الإيكولوجي، وأفاد أن 15 منها تدهورت أو استُخدمت بشكل غير مستدام. ويؤثر تراجع الخدمات على السكان المستضعفين بشكل كبير، ويقوض التنمية المستدامة على المستوى العالمي وفي البلدان النامية، ويشكل عائقا كبيرا أمام تحقيق أهداف التنمية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة للحد من الفقر والمجاعة.

20- ويقسم تقييم النظام الإيكولوجي للألفية خدمات النظام الإيكولوجي إلى أربع فئات:

(أ) تقديم الخدمات مثل إمدادات الغذاء والمياه؛

(ب) تنظيم الخدمات، التي تساعد على إيجاد توازن لخدمات النظام الإيكولوجي، مثل المناخ وتخزين المياه وتنقيتها؛

(ج) خدمات الدعم، بما في ذلك تكوّن التربة وتدوير العناصر الغذائية؛

(د) الخدمات الثقافية، مثل المنافع الترفيهية، والروحانية، والدينية وغيرها من المنافع غير المادية؛

21- وقد تدهور العديد من هذه الخدمات خلال الخمسين سنة الماضية. ويشمل ذلك الخدمات المتنوعة مثل إمدادات المياه، ومعالجة النفايات، وأحواض الأسماك، والحماية من المخاطر الطبيعية، وتنظيم نوعية الهواء، وتنظيم المناخ على المستويين الإقليمي والمحلي، وتفادي التآكل، والوفاء الروحاني والتمتع الجمالي.

22- وتوجد أحواض الأسماك في حالة سيئة للغاية. حيث يجري استغلالها لما يتجاوز مستويات الاستدامة في حين لم يتوقف الطلب عن التزايد. وهناك إفراط في جني ما لا يقل عن رُبع مخازن الأسماك التجارية الهامة.

23- وتمثل إمدادات المياه العذبة تحديا أكبر. فبين خمسة في المائة و 25 في المائة من استخدام المياه العذبة في العالم تفوق الإمدادات التي يمكن الحصول عليها على الأمد الطويل ويُلبى اليوم الطلب بواسطة عمليات نقل المياه المصممة أو السحب المفرط لإمدادات المياه الجوفية. وهناك بين 15٪ و 35٪ تقريبا من عمليات سحب الري من تفوق معدلات الإمدادات.

24- وتدافع اتفاقية التنوع البيولوجي عن نهج النظام الإيكولوجي باعتباره إطار العمل الرئيسي لتنفيذ الاتفاقية. ونهج النظام الإيكولوجي هو *استراتيجية الإدارة المتكاملة للأراضي، والمياه والموارد الحية تعزز الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة وعادلة*.

25- من المسلم به أن البشر جزء لا يتجزأ من النظم الإيكولوجية العديدة. وتحدد الاتفاقية أن نهج النظام الإيكولوجي يتطلب إدارة متكيفة للتعامل مع الطبيعة المعقدة والديناميكية للنظم الإيكولوجية وغياب المعرفة والفهم الكاملين بأدائها الوظيفي، وأنه قد يتعين اتخاذ التدابير حتى عندما لا تكون العلاقة بين الأسباب والآثار قد نشأت بعد من الناحية العلمية.

26- وتتوخى إدارة النظام الإيكولوجي إغفال النُهج الجزئية (أي كل قطاع على حدة) المتعلقة بإدارة البيئة والانتقال إلى نهج يجمع بين الغابات، والأراضي، والمياه العذبة والنظم الساحلية حيث تؤثر على تقديم خدمات النظام الإيكولوجي بنجاح.

27- وهناك عدد من العيوب التي تشوب النُهج التقليدية المتعلقة بإدارة البيئة حسب القطاعات (مثلا الغابات، والزراعة) أو المناطق البيولوجية (التي ترتبط بالمجتمعات الطبيعية من الناحية الجغرافية والمناخية). فعلى سبيل المثال، تعتبر شواغل النظام الإيكولوجي على أنها منفصلة عن شواغل التنمية، وتغفل ترابط خدمات النظام الإيكولوجي والاحتياجات البشرية، ولا تقر بالآثار المتنوعة على مختلف الفئات الاجتماعية لخدمات النظام الإيكولوجي المتدهورة.

28- فمن خلال إجراء لمحة كلية على الروابط بين خدمات النظام الإيكولوجي ورفاهية الإنسان. ويمكن لإدارة النظام الإيكولوجي بواسطة نهج النظام الإيكولوجي أن تصحح هذه العيوب وتركز على الحفاظ على الأداء الوظيفي للنظم الإيكولوجية ومرونته والحصول على خدماتها بصورة عادلة. ويدعو هذا النهج أيضا جميع الجهات المعنية للمشاركة في اتخاذ القرارات القائمة على المشاركة، وتحديد الأولويات وحل النزاعات.

29- وينبغي توجيه أي نظام يتعلق بإدارة النظام الإيكولوجي بواسطة مفهوم يتكون من خمسة عناصر مترابطة:

(أ) رفاهية بني البشر؛

(ب) قوى الدفع غير المباشرة للتغيير؛

(ج) قوى الدفع المباشرة للتغيير؛

(د) الأداء الوظيفي للنظم الإيكولوجية؛

(ه) خدمات النظام الإيكولوجي.

المناطق المحمية

30- عرّف الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية لعام 2008[2] المنطقة المحمية على أنها "منطقة جغرافية محددة بوضوح، يجري تصنيفها وتخصيصها وإدارتها لتحقيق محافظة طويلة الأمد للطبيعة. وتصاحبها خدمات تتعلق بالنظام الإيكولوجي والقيم الثقافية". ويعتبر إنشاء شبكات لأراضي محمية شاملة، وتمثيلية من الناحية الإيكولوجية، ويمكن إدارتها بفعالية ومأمونة من الناحية المالية استراتيجية حاسمة للحفاظ على التنوع البيولوجي، وكذلك لتأمين السلع والخدمات المتعلقة بالنظام الإيكولوجي، مما يمكن من التأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، ومساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية للألفية.

الحوكمة المتعلقة ببرنامج عمل التنوع البيولوجي بشأن المناطق المحمية

31- وفي ضوء الإقرار بهذه الأطوار الحاسمة التي تقوم بها المناطق المحمية، التزمت الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في شباط/فبراير 2014 بوضع مجموعة شاملة ومحددة من الإجراءات المعروفة ببرنامج العمل بشأن المناطق المحمية. فمن خلال التركيز على التقاسم العادل للتكاليف والمنافع، وإقرار مختلف أنواع الحوكمة ومن خلال إعطاء الأولوية للتمثيل الإيكولوجي، وكفاءة الإدارة والمنافع المتعددة. ويعتبر برنامج العمل بشأن المناطق المحمية أهم خطة عمل عالمية شاملة لتنفيذ المناطق المحمية بفعالية وهو إطار عمل محدد أو خطة خاصة بالمناطق المحمية لعقود قادمة. وقد أشاد الأطراف باتفاقية التنوع البيولوجي ببرنامج العمل بشأن المناطق المحمية باعتباره أكثر برامج اتفاقية التنوع البيولوجي تنفيذا ومبادرة ناجحة.

32- كرس برنامج العمل بشأن المناطق المحدودة العنصر البرنامجي 2، من أصل عناصر البرنامج الأربعة المتعلقة بها، إلى القضايا المتعلقة بالحوكمة، والمشاركة، والمساواة وتقاسم المنافع. وقد أعاد برنامج العمل بشأن المناطق المحمية التأكيد أنه لبلوغ الهدف النهائي لبرنامج العمل – إنشاء نظم شاملة وتمثيلية من الناحية الإيكولوجية وفعالة للمناطق المحمية – يتطلب إيلاء اهتمام جدي ومنتظم للمسائل الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية، ولا ينبغي أن يقتصر على العوامل والمعايير البيولوجية فقط. ويشمل العنصر البرنامجي هذا تعزيز المساواة وتقاسم المنافع بواسطة زيادة منافع المناطق المحمية للمجتمعات الأصلية والمحلية، وزيادة مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية والجهات المعنية. وتُفهم الأهمية المحورية للمناطق المحمية فيما يخص الحوكمة، والمشاركة، والمساواة وتقاسم المنافع من خلال تخصيص عنصر من هذه العناصر الأربعة لبرنامج العمل إلى مجموعة الأنشطة التمكينية هذه.

33- تعتبر العلاقة بين الناس والمناطق المحمية واحدة من أصعب العلاقات، وتنطوي على المشاكل المجسدة في المبادلات بين المصلحة المشتركة والحقوق والاحتياجات المتعلقة بالأشخاص. ويحدد عنصر البرنامج 2 الخاص ببرنامج العمل بشأن المناطق المحمية بعض المعايير اللازمة لتفادي هذه النزاعات وينص على التوزيع العادل للتكاليف والمنافع من خلال التركيز على لمختلف أنواع الحوكمة للمناطق المحمية، واتخاذ القرارات القائم المشاركة والإجراءات الإدارية التي تتضمن مصالح مجموعة واسعة من الجهات المعنية، لا سيما المجتمعات الأصلية والمحلية وتستجيب لها.

34- وقد عززت المقررات المتتالية الصادرة عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي من اجتماعه السابع إلى اجتماعه العاشر مناخا خاصا بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل بشأن المناطق المحمية بما في ذلك عنصر البرنامج 2. وفيما يلي بعض المقررات ذات الصلة بالموضوع:

المقرر 18/9:

- يُطلب من الأطراف "أن تولي اهتماما خاصا إلى تنفيذ العنصر البرنامجي 2 من برنامج العمل بشأن المناطق المحمية" (الفقرة 4 (ج))
- الفقرة 5 (ب) يُطلب من الأطراف أن تنشئ "لجانا استشارية متعددة القطاعات قد تتألف، ضمن جملة أمور، من ممثلي [...] والمجتمعات الأصلية والمحلية، [...] لمساندة تنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية على المستويين الوطني ودون الوطني وذلك بتقديم المشورة..."؛
- تُدعى الأطراف إلى "تحسين، وحسب الضرورة، تنويع وتعزيز أنماط إدارة المناطق المحمية، التي تؤدي إلى تشريعات وطنية أو وفقا للتشريعات الوطنية الملائمة، بما في ذلك الاعتراف ومراعاة، حيثما يكون الأمر مناسبا، المنظمات الأصلية والمحلية والمنظمات المجتمعية الأخرى (الفقرة 6 (أ))، "والاعتراف بإسهام المناطق المحمية الخاضعة لإدارة مشتركة، والمناطق المحمية الخاصة والمناطق المجتمعية التي تتولى حفظها المجتمعات الأصلية والمحلية، حيثما يكون الأمر مناسبا، في النظام الوطني للمناطق المحمية من خلال الاعتراف بها في التشريعات الوطنية أو بوسائل فعالة أخرى" (الفقرة 6 (ب))؛

المقرر 31/10

[2] Dudley, N. (Editor). 2008. *Guidelines for Applying Protected Area Management Categories.* Gland, Switzerland. IUCN. x + 86pp

- الفقرة 7 (أ) يطلب من الأمين التنفيذي "الاستمرار في عقد حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية لبناء القدرات، مع توجيه اهتمام خاص للعنصر 2 من جدول الأعمال (الحوكمة، والمشاركة، والمساواة، وتقاسم المنافع)..."؛

الفقرة 30 (أ) "يحث الأطراف على تعزيز التنسيق على المستوى الوطني بين برنامج العمل بشأن المناطق المحمية والعمليات الأخرى ذات الصلة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، ومن بينها برامج العمل المتعلقة بالتنوع البيولوجي للغابات، والتنوع البيولوجي البحري والساحلي، والأعمال المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع، والمادة 8(ي)، والأحكام المتصلة بالاتفاقية، والعمليات المتعلقة بمبادئ أديس أبابا وخطوطها التوجيهية بشأن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي[3] وخطوط أغواي غو الإرشادية الطوعية لإجراء تقييمات للأثر الثقافي والبيئي والاجتماعي بشأن التطورات المقترح إدخالها أو التي يحتمل أن يكون لها أثر على المواقع المقدسة وعلى الأراضي والمياه التي درجت على شغلها أو استعمالها بصفة تقليدية المجتمعات الأصلية والمحلية، لتبادل المعلومات بخصوص تنفيذ هذه البرامج والتوصيات بشأن التدابير المشتركة الممكنة لتعزيز التنفيذ"؛

- الفقرة 30 (ب) "الترويج لإدراج أحكام الحصول وتقاسم المنافع فيما يتعلق بالهدف الثالث للاتفاقية في حوكمة المناطق المحمية ودعم المبادرات المتعلقة بدور المناطق المحمية في الحد من الفقر، فضلا عن دورها في توفير سبل العيش للمجتمعات الأصلية والمحلية"؛
- الفقرة 31 يدعو الأطراف إلى (أ) "وضع آليات وعمليات واضحة لتحقيق التقاسم المنصف للمنافع ولتحقيق المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية فيما يتعلق بالمناطق المحمية وفقا للقوانين الوطنية والالتزامات الدولية السارية ذات الصلة"؛ (ب) "الاعتراف بدور المناطق المحمية التابعة للمجتمعات الأصلية والمحلية والمناطق المحمية لأصحاب المصلحة الآخرين في حفظ التنوع البيولوجي، والإدارة التعاونية وتنوع أنماط الحوكمة"؛(ج) وضع عمليات فعالية من أجل المساهمة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية، في ظل الاحترام الكامل لحقوقها والاعتراف بالمسؤوليات التي تضطلع بها، في إدارة المناطق المحمية، بما ينسجم مع القانون الوطني والالتزامات الدولية السارية"؛ (ب) "الاعتراف بدور المناطق المحمية التابعة للمجتمعات الأصلية والمحلية والمناطق المحمية لأصحاب المصلحة الآخرين في حفظ التنوع البيولوجي، والإدارة التعاونية وتنوع أنماط الحوكمة"؛
- الفقرة 32 (ج) "وضع عمليات فعالية من أجل المساهمة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية، في ظل الاحترام الكامل لحقوقها والاعتراف بالمسؤوليات التي تضطلع بها، في إدارة المناطق المحمية، بما ينسجم مع القانون الوطني والالتزامات الدولية السارية"؛ (د) "مواصلة وضع وتنفيذ التدابير الكفيلة بتحقيق تقاسم منصف لكل من التكاليف والمنافع الناشئة عن إنشاء المناطق المحمية وإدارتها، وجعل المناطق المحمية مكونا هاما في التنمية المستدامة المحلية والعالمية، بما ينسجم مع القانون الوطني والالتزامات الدولية السارية؛ (د) "إشراك المجتمعات الأصلية والمحلية في اللجان الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين، وفي المشاورات المتعلقة بالإبلاغ الوطني عن برنامج العمل بشأن المناطق المحمية، وفي الاستعراضات الوطنية لفاعلية منظومة المناطق المحمية".

الهدف 11 للخطة الاستراتيجية بشأن التنوع البيولوجي للفترة 2011-2020

35- ونظرا لاهتمام مؤتمر الأطراف بهذه القضايا، فقد دعا في الهدف 11 للخطة الاستراتيجية بشأن التنوع البيولوجي للفترة 2011-2020 إلى إدارة المناطق المحمية بشكل عادل وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى المتعلقة بالحفاظ على المناطق المحمية.

ما معني الإدارة العادلة؟

36- المساواة مفهوم أو فكرة تتعلق بإنصاف وتقاسم المنافع والتكاليف للمناطق المحمية – فما هي الجهة التي تستفيد من التكاليف وتتحملها؟ إن تكاليف إنشاء المناطق المحمية والحفاظ عليها تشمل التكاليف المباشرة وغير المباشرة مثل شراء الأراضي، وترحيل المجتمعات المحلية وإعادة موقعها، والنزاعات بين البشر والأحياء البرية، وفقدان الحصول على الموارد الطبيعية، وتكاليف الفرصة البديلة وفقدان إيرادات الضرائب المحتملة. وتشمل منافع المناطق المحمية المنافع المادية وغير المادية، والسلع والقيم والخدمات على المستويات المحلي والوطني والعالمي. ويعتبر التوزيع العادل لهذه المنافع على مجموعة متنوعة من الجهات المعنية على أساس مبادئ الإنصاف، والعدل، والمساواة الاجتماعية والاعتبارات الأخلاقية. وإذا لم توزع هذه التكاليف والمنافع بشكل عادل، لا يمكن إدارة المناطق المحمية بشكل عادل أيضا.

ما هي الحوكمة للمناطق المحمية؟

37- تتعلق الحوكمة بالسلطة، والعلاقات والمسؤولية والمساءلة. ويعرفها البعض على أنها التفاعلات بين الهياكل، والعمليات والعادات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة، وكيفية اتخاذ القرارات بشأن القضايا ذات الشواغل العامة، وكيفية إدلاء المواطنين أو غيرها من الجهات المعنية بآرائهم. وفي سياق المناطق المحمية، يشير الفهم الأساسي للحوكمة إلى الجهة التي تأخذ بزمام السلطة والمسؤولية الإدارية والتي تكون مسؤولة وفقا للحقوق القانونية، أو العرفية أو الشرعية بخلاف ذلك. وعلى هذا الأساس تعتبر الحوكمة عنصرا أساسيا لتحقيق أهداف المناطق المحمية (الكفاءة الإدارية)، ويحدد تقاسم التكاليف والمنافع

[3] المقرر 12/7، الملحق.

ذات الصلة (المساواة الإدارية) وهو أداة أساسية لمنع وقوع النزاعات أو حلها، ويؤثر على إيجاد واستمرار دعم المجتمعات المحلية والدعم السياسي والمالي.

38- والحوكمة هي مفهوم قوي، حيث لم يعد يُطبق على المناطق المحمية إلا مؤخرا. وينبغي أن يفهم جميع الناس المعنيين بالمناطق المحمية ذلك ويميزون ذلك بوضوح عن الإدارة. فالفرق بينهما بسيط حيث أن الإدارة تتناول *ماذا* جرى بخصوص موقع أو حالة معينة، في حين تتناول الحوكمة الجهة التي تتخذ هذه الإجراءات وكيفية ذلك.

39- إن فهم الحوكمة يعني القدرة على الجواب على بعض الأسئلة الأساسية. ففي حالة منطقة محمية معينة، نجد ما يلي:

حوكمة منطقة محمية محددة	
ما هي الجهة التي لديها السلطة، والمسؤولية والمساءلة بخصوص المنطقة المحمية المعرضة للخطر؟	الجواب على هذا السؤال يُعرفكم **بنوع حوكمة** المنطقة المحمية
كيف تمارس هذه السلطة؟ إلى أي مدى تتسم بالإنصاف، والفعالية، والشفافية والمساءلة؟	الجواب على هذا السؤال يُعرفكم **بنوعية حوكمة** المنطقة المحمية

40- وفي حالة نظام المنطقة المحمية (على المستويات الإقليمي أو الوطني أو دون الوطني)، تأتي الأسئلة على النحو التالي:

الحوكمة	
إلى أي مدى تتنوع مجموعة أنواع الحوكمة داخل نظامكم للمناطق المحمية؟	الجواب على هذا السؤال يُعرفكم **بمرونة وجاهزية** نظام المنطقة المحمية فيما يخص السياق الاجتماعي.
هل تُتبع بعض المبادئ والمعايير الواضحة في إعداد وتنفيذ نظامكم؟	الجواب على هذا السؤال (بنعم أو لا، وما هي المبادئ والمعايير المحددة) يُعرفكم بما إذا كان يخضع **للحوكمة الجيدة"**.

41- وتشمل أنواع الحوكمة ما يلي:

(أ) المناطق المحمية التي تديرها الحكومة الوطنية أو المحلية (دون الوطنية) والكيانات المفوضة؛

(ب) المناطق المحمية في إطار الحوكمة المشتركة، بواسطة الترتيبات عبر الحدود، أو تقاسم الإدارة أو الإدارة المشتركة؛

(ج) المناطق المحمية الخاصة، التي يسير شؤونها الأشخاص التابعين لها، أو المنظمات غير الحكومية، أو الشركات أو غير ذلك من المُلاك، بدوافع عدم تحقيق الربح أو تحقيقه؛

(د) المناطق المحمية في إطار الحم الرشيد، بما في ذلك الأقاليم المحمية للشعوب الأصلية والمناطق المحمية للمجتمعات الأصلية والمحلية؛

42- يقوم تصنيف الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية لأنواع إدارة المناطق المحمية ونُهج الحوكمة بالتمييز بين ست فئات للأهداف التسييرية وأربعة أنواع من الحوكمة على النحو التالي:

مصفوفة أنواع إدارة المناطق المحمية ونهج الحوكمة وفقا للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية

فئة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية (أهداف الإدارة الأولية)	**نوع الحوكمة وفقا للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية**										
	ألف – الحوكمة من جانب الحكومات			**باء- الحوكمة المشتركة**			**جيم – حوكمة القطاع الخاص**			**دال – الحوكمة من طرف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية**	
	وزارة أو وكالة فيدرالية أو وطنية مسؤولة	وزارة أو وكالة محلية مسؤولة	إدارة مفوضة من الحكومة	المنطقة المحمية عبر الحدود	الإدارة التعاونية	الإدارة التعاونية	يملكها ويديرها أشخاص خاصون	يملكها وتديرها منظمات لا تهدف لتحقيق الربح	يملكها ويديرها أشخاص لا يهدفون لتحقيق الربح	يملكها وتديرها الشعوب الأصلية	يملكها وتديرها المجتمعات المحلية
أولا – الحماية الصارمة للطبيعة											

...\

والحياة البرية										
ثانيا – حماية النظام الإيكولوجي والترفيه										
ثالثا – حماية المعالم أو السمات الطبيعية										
رابعا – حماية الموائل والأنواع										
خامسا – حماية المناظر الطبيعية أو البحرية										
سادسا – حماية الموارد واستخدامها المستدام										

المواضيع التي يمكن مناقشتها أثناء الحوار

43- وقد يرغب أعضاء فريق الخبراء، وممثلو الأطراف وغيرهم من المشاركين في النظر في عدة قضايا من ضمنها القضايا التالية لمناقشتها:

(أ) دور المعارف التقليدية في إدارة النظام الإيكولوجي والمنافع المتعلقة بالإدارة المحلية من طرف المجتمعات الأصلية والمحلية؛

(ب) خدمات النظام الإيكولوجي ودور المناطق المحمية، بما في ذلك المناطق المحمية للمجتمعات المحلية في تقديم الخدمات الأساسية ودفع مبالغ مقابل الحصول على خدمات النظام الإيكولوجي والتخفيف من حدة الفقر؛

(ج) المناطق المحمية، والاستخدام العرفي والفرص المتاحة للتوظيف، والتنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر؛

(د) ممارسات الإدارة التقليدية (بما في ذلك إدارة الحرائق والحرائق الموسمية) في إدارة النظام الإيكولوجي، بما في ذلك تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة والفرص السانحة للنفاذ إلى أسواق الكربون؛

(ه) المناطق المحمية باعتبارها منفعة اقتصادية ممكنة بالنسبة للمجتمعات الأصلية والمحلية؛

(و) وضع خرائط لاستخدام الأراضي والاستخدام العرفي ودورها في المناطق المحمية والمناطق المحمية للمجتمعات الأصلية والمحلية؛

(ز) كيفية قيام البلدان بتحسين مستوى الدخل وسبل العيش لدى المجتمعات المحلية مع تعزيز التنمية والحد من الفقر؛

(ح) كيفية تنظيم وإجراء أنشطة التدريب والتثقيف والاتصال من أجل تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المحميات؛

(ط) كيفية احترام الثقافة والعادات والقواعد/الإجراءات التقليدية المرتبطة بالحفاظ على التنوع البيولوجي مع إدارة النظام الإيكولوجي والمحميات الطبيعية، وجعل هذه العناصر قوة دافعة هامة لتحسين مستوى أنشطة إدارة المحميات الطبيعية؛

(ي) كيفية قيام النهج القائم على الحقوق بتعزيز إنشاء المناطق المحمية، بما في ذلك الاعتراف بالموافقة المسبقة والمستنيرة للمجتمعات الأصلية والمحلية في إنشاء المناطق المحلية؛

(ك) كيفية تعزيز مجموعة متنوعة من أنواع الحوكمة وفئات الإدارة بوجه خاص من خلال التأكد من أن التشريعات والسياسات ذات الصلة تتوخاها وتنظمها بطريقة ملائمة؛

(ل) كيفية التأكد من أن أنواع الحوكمة التي توجد بالاسم – وبوجه خاص "الحوكمة المشتركة" أو الإدارة المشتركة للمناطق المحمية – توجد أيضا في الواقع، بمعنى آخر، هناك مستوى فعلي من التفاوض وتقاسم السلطات في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمناطق المحمية؛

(م) كيفية تعزيز الأشكال الابتكارية للحوكمة للمناطق المحمية بواسطة المعلومات، والإرشادات وأنشطة المتعلقة ببناء القدرات، بما في ذلك بواسطة عمليات التبادل القطرية والإقليمية وكجزء من التدريب المهني؛

(ن) كيفية وضع حوافز مالية وفي مجال السياسات بالنسبة للمناطق المحمية للمجتمعات الأصلية والمحلية والمناطق المحمية للقطاع الخاص؛

(س) كيفية تعزيز التحسينات في نوعية الحوكمة من خلال وضع آليات خاصة بالشفافية والمساءلة (مثلا بواسطة مجالس الاستعراض العام)، ومشاركة عامة الناس (مثلا تشمل الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وغيرها من الجهات المعنية بمجالس إدارة المناطق المحمية، وإنشاء الأفرقة الاستشارية للمجتمعات المحلية، وهيئات وطنية للجهات المعنية المتعددة فيما يخص تخطيط نظم المناطق المحمية) وكذلك، عموما، تقييم الحوكمة التشاركية إن أمكن ذلك.

خامسا - التوصية التي يمكن أن تُعرض على الفريق العامل

قد يرغب الفريق العامل المعني بالمادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها في التوصية بأن مؤتمر الأطراف اعتمد في اجتماعه الحادي عشر مقررا وفقا لما يلي:

وإذ يلاحظ أن الفريق العامل المعني بالمادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها أجرى في اجتماعه السابع حوارا معمقا بشأن موضوع *إدارة النظام الإيكولوجي، وخدماته والمناطق المحمية*؛

1- *تحث* الأطراف، وغيرها من الحكومات، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمنظمات المعنية *ويطلب إلى* الأمين التنفيذي أن ينظر في مشورة وتوصيات الحوار، المرفق بهذا المقرر، مع تنفيذ المجالات المواضيعية ذات الصلة للاتفاقية *ويطلب أيضا* إلى الأمين التنفيذي أن يبلغ عن التقدم المحرز في الاجتماع الثامن للفريق العامل.

2- *يقرر* أن الموضوع الخاص بالحوار المعمق الثاني، الذي سيجري في الاجتماع الثامن للفريق العامل المعني بالمادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها، يجب أن يكون على النحو التالي: [.....]